التفاوض أم الإذعان.. قراءة هادئة في الحوار السوري الإسرائيلي

NINAR PRESS
نينار برس
نضيء الحقيقة

الورقية المستقلة
الأولى بعد التحرير

العـدد 10 ـ الأحـد 4 كـانون الثـاني «ينـايـر» 2026

www.ninarpress.net

ما حقيقة وأهداف
العقوبات الغربية؟

البالة
تفرض حضورها في دير الزور

4

عاشق ويعيد ..
من حقه حتى يبلغ درجة العاشق

10

الافتتاحية

قوى الثورة المضادة.. اجتثاثها يتحقق ببناء دولة المواطنة

أسامة آغي

تحاول قوى الثورة المضادة الاختباء خلف مطالب سياسية لا تعبّر عن جوهرها الحقيقي، فترى مطالب ديمقراطية، وأخرى نظام حكم لا مركزي، وثالثة تريد حكماً ذاتياً على مقاس مصالحها الضيّقة.

مشروع بناء دولة المواطنة لم يكن يوماً مشروع قوى الثورة المضادة، التي تناصب الحكومة الانتقالية العداء العلني. فحين كان نظام الأسد البائد يحكم قبضته الاستبدادية كانت هذه القوى إمّا جزءً بنيوياً منه، أو قوى متحالفة معه أو قوى تغمض عينيها عن جرائم إبادته للشعب السوري.

قوى الثورة المضادة التي تحاول جرّ سوريا وشعبها إلى صراعات فئوية، هي قوى معادية للاستقرار السياسي، الذي يسعى إليه العهد الجديد، لإن الاستقرار السياسي وسيادة القانون يحرمانها من كل الامتيازات التي نالتها كرشوة من نظام الأسد البائد.

إن محاولات جرّ فئات الشعب السوري إلى صراعات بينية هي محاولات تهدف إلى استعادة السلطة من جديد، للاستمرار في نهب الشعب السوري وإذلاله، وإن محاولات الادعاء بالمظلومية لن يخدم مشروعها، لأنها هي من دعم وقاتل مع نظام الإبادة الأسدي.

هذه القوى تحمل أجندات أقل ما يقال فيها أنها أجندات معادية لبناء دولة مواطنة وسيادة قانون، وإن العهد الجديد معني بمواجهة مشاريعها التقسيمية، هذه المواجهة ليست محصورة بطابع مواجهة أمنية وعسكرية فحسب، وإنما هي مواجهة تلتفّ فيها القوى الوطنية السورية بمختلف مقدماتها السياسية مع الحكومة الانتقالية حول برنامج انتقال سياسي جوهره بناء دولة مواطنة عادلة، دولة تعبّر عن بنى المجتمع السوري السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، وبالتالي يكون دستور البلاد الجديد دستور مواطنة متساوية للجميع.

إن ما جرى في مناطق الساحل السوري من هجمات مسلّحة ضد قوى الأمن العام، هو أمرٌ لا علاقة له بحريّة التعبير، وهو أمرٌ يجب أن يحاسب عليه كل من ارتكب انتهاكات ضدّ الأمن العام الذي كان يحمي المتظاهرين، وكل من اعتدى على المدنيين أو أملاكهم.

إن التأخّر الذي رافق اكتمال المؤسسة التشريعية وبدء أعمالها خدم قوى الثورة المضادة لافتعال تظاهرات ذات طابع عنفي لا يتناسب مع مبدأ السلمية وحقّ التظاهر السلمي.

لهذا لا بدّ للعهد الجديد من الإسراع بتعيين الثلث الذي يعينه رئيس الجمهورية، ولا بدّ من بدء المؤسسة التشريعية بأعمالها وإصدار القوانين التي تخدم إعادة الإعمار والاستثمار وإطلاق الحياة السياسية في البلاد، ففي ذلك توجه ملموس لبناء دولة المواطنة، وتوجه حقيقي لسحب البساط من تحت أقدام قوى المعارضة.

السوريون بكل أطيافهم السياسية الوطنية ينتظرون استكمال بناء دولة المواطنة، فهي الكفيلة باجتثاث كل دعوات التقسيم وعودة نظام استبدادي من جديد.

من تمرد الياسمين إلى اختبار الدولة:

المراهقة السياسية في سوريا

مرعي الرمضان

في سوريا التي خضعت منذ عام 1963 لعملية تجفيف سياسي ممنهجة، لا يمكن فهم الثـورة بوصفها حدثاً مفاجئاً أو قطيعة كاملة مع الماضي، بل كتحرّر متأخر لطاقة اجتماعية حُرمت طويلاً من أدوات التعبير والتنظيم. من هذا المنطلق، تبدو استعارة "المراهقة الثورية" و"المراهقة السياسية" مدخلاً تفسيرياً لفهم مسار الثورة وما آل إليه، لا بوصفها حكماً أخلاقياً، بل توصيفاً لحالة اندفاع بلا جذور مؤسسية، وحماسة سبقت بناء السياسة، بسبب الحرمان السياسي طويل الأمد، وصعوبة التحول إلى فعل سياسي مستدام.

التصحر السياسي: كيف صُنع الجفاف؟

لم يكن التصحر السياسي مجازاً لغوياً، بل نتيجة آليات واضحة: احتكار الحزب للدولة، تفكيك المجال العام، إخضاع المجتمع المدني الأحـزاب والنقابات والجمعيات والاتـحـادات، وتجريم أي تنظيم مستقل. بهذه السياسات، جرى تفريغ المجتمع من الحوامل المجتمعية التي تنقل الفعل مـن الاحتجاج إلى السياسة، فبقيت الطاقة كامنة بلا قنوات، والخبرة السياسية بلا تراكم. ووفق أدبيات التحول الديمقراطي، فإن غياب هـذه البُنى الوسيطة يجعل أي انتقال لاحق هشّاً وقابلاً للارتداد.

المراهقة الثورية (2011–2012): انفجار بلا أوعية

عندما اندلعت الثورة، ظهرت قدرة عالية على التعبئة والابـتـكـار وأولـى حـالات المجتمع المدني: تنسيقيات محلية، شـعـارات جامعة، وسلوكيات سلمية أولية. غير أن غياب الحوامل المجتمعية حوّل هذه الطاقة إلى فعل غير مُؤطَّر؛ كان الشارع أسـرع من السياسة، والحماسة أسبق من التنظيم. ومع العنف المفرط، انفتح الباب أمام العسكرة، فتغيّرت بنية الصراع من مطالبة بالحرية إلى تنازع على القوة والموارد.

«سرقة البذرة»: الفاعلون والآليات

لا تبقى عبارة "سرقة البذرة" توصيفاً شاعرياً إذا فُكّكت بنيوياً. فقد شاركت في هذه العملية:
فـصـائـل مسلحة واقـتـصـادات حـرب استحوذت على القرار المحلي بالسلاح والتمويل.
نخب تقليدية ومعارضات مركزية أعادت إنتاج تمثيل مغلق وأقصت الفاعلين المدنيين الشباب.
رعـاة إقليميون ودوليون وجّهوا الدعم الـمـشـروط وفـرضـوا أولـويـات تتجاوز المجتمع المحلي.

بهذه الآليات السياسية والتنظيمية والتمويلية، جـرى استبدال الفاعلية المدنية الأولى بمنظومات قوة لا تستمد شرعيتها من المجتمع بقدر ما تستمدها من السيطرة.

التدخلات الخارجية: تفكيك لا تعميم

ليس دقيقاً وضع جميع التدخلات في سلة واحدة. فقد كان التدخل الروسي–الإيـرانـي ذا طابع قمعي بنيوي هدفه تثبيت مركز السلطة، بينما حمل التدخل التركي طابعاً براغماتيا متقلباً تحكمه اعتبارات أمنية. إلى جانب ذلك، برز فاعلون غير دولتيين، مثل قوى الأمر الواقع في الشرق أو فاعلين أمنيين في الجنوب. هذا التمايز يفسر تكسّر المسار الثوري وإطالة مرحلة "المراهقة السياسية".

غياب الحوامل المجتمعية: الحلقة المفقودة

غياب البُنى الوسيطة لم يُضعف الثورة فقط، بل عمّق صمت قطاعات واسعة من المجتمع غير المنخرط مباشرة في الفعل الثوري: الطبقات المترددة، الأقليات، والباحثين عن الاستقرار. هذه الفئات لم تجد قنوات آمنة للمشاركة أو تمثيلاً يعكس مصالحها، فاختارت الانكفاء. ومع الإقرار بالطابع القسري لهذا الصمت، لا يمكن إغفال أن قطاعات اجتماعية واسعة طوّرت، بفعل التاريخ الطويل من القمع، قابلية ثقافية للابتعاد عن الشأن العام، ما جعل إعادة بناء الفعل الجماعي أكثر تعقيداً من مجرد زوال السلطة.

ما بعد 2024: بين الوقائع والاحتمالات

تشكّل المرحلة اللاحقة لسقوط النظام طـورا انتقاليا مفتوحاً على مسارات متباينة، لا تحسمه موازين القوة وحدها، بل قدرة الفاعلين الصاعدين على الانتقال من منطق الغلبة إلى منطق الشرعية، ومن السيطرة إلى التمثيل. فالتحدي الجوهري لا يكمن في استبدال السلطة، بل في بناء أطر سياسية قابلة للمساءلة، وإعادة نسج العلاقة المقطوعة بين الدولة والمجتمع عبر حوامل مجتمعية مستقلة وفاعلة. عند هذا الحد، يصبح النضج السياسي نتاجاً لإعادة تعريف السياسة نفسها بوصفها ممارسة مجتمعية مؤسَّسة، لا مجرد صراع على الحكم.
في المحصلة، فإن إدمـاج مسألة غياب الحوامل المجتمعية يعيد هذا المسار سـؤال الثورة السورية بصيغة أعمق: ليس فقط من يحكم، بل كيف يُبنى المجتمع القادر على حمل السياسة. عند هذه النقطة يتحدد ما إذا كان الياسمين البري قـادراً على التحول إلـى حديقة وطنية راسخة الجذور، أم سيبقى رهينة العواصف.

التفاوض أم الإذعان؟

قراءة هادئة في الحوار السوري الإسرائيلي

بقلم صفوان جمّو

في لحظات التحوّل الكبرى، حين يطول الصراع ويستنزف الجميع دون حسم، يظهر التفاوض بوصفه سؤالاً ثقيلاً أكثر منه جواباً جاهزاً. ليس لأنه حلّ سهل، بل لأنه اعتراف ضمني بأن القوة، مهما بلغت، لم تعد كافية لفرض نهاية نظيفة للصدام. من هنا يمكن فهم أي حديث عن التفاوض الجاري اليوم بين سوريا وإسرائيل، لا باعتباره حدثاً منفصلاً، بل كحلقة جديدة في تاريخ طويل من الاشتباك.
التفاوض، في جوهره، لا يولد في أوقات الوئام، بل في لحظة الانسداد. عندما يدرك الأطراف أن الاستمرار في الصراع لم يعد يحقق مكاسب حقيقية، وأن كلفة الاحرب واللاسلام بمختلف أشكالها العسكرية والاقتصادية والسياسية أصبحت أعلى من كلفة الجلوس إلى الطاولة. عندها فقط يصبح الحوار خياراً مطروحاً.
غير أن المشكلة الأساسية في التفاوض المطروح اليوم لا تكمن في مبدأ الحوار ذاته، بل في طبيعته وشروطه. فإسرائيل، كما تظهر التجربة التاريخية ومواقفها المعلنة، لا تتعامل مع التفاوض كمسار متكافئ لتسوية نزاع، بل كأداة لفرض إرادتها الكاملة. مطلبها الجوهري ليس تسوية قائمة على تنازلات متبادلة، ولا اعترافاً بخسارة مشتركة، بل إذعان الطرف الآخر لمنطق القوة الذي تراكم عبر عقود. تفاوضٌ من هذا النوع لا يسعى إلى حل الصراع، بل إلى إعادة إنتاجه بصيغة أقل ضجيجاً وأكثر اختلالاً في موازينها.
في هذا السياق، تصبح شروط نجاح أي تفاوض موضع تساؤل حقيقي. فالمفاوض، كي يكون قادراً على المناورة، يحتاج إلى شرعية داخلية تحميه من السقوط السياسي، وإلى بيئة إقليمية ودولية توازن الضغط، لا أن تضاعفه. كما يحتاج، قبل كل شيء، إلى إدراك متبادل بأن الصراع لم يعد لعبة صفرية. لكن حين يرى طرف نفسه منتصراً بحكم القوة، أو يتوهّم أن الزمن يعمل حصرياً لصالحه، يتحول الحوار إلى شكل من أشكال إدارة الصراع، لا حله.
التجربة العربية، ومعها الإسلامية، عرفت هذا الجدل طويلاً: هل التفاوض مع الخصم خيانة أم ضرورة؟ وبين من يقدّم "الصمود" بوصفه نصراً بحد ذاته، ومن يرى في السياسة فن الممكن، ضاعت أحياناً القدرة على التمييز بين الثابت والمتغير. التاريخ الإسلامي نفسه لا يخلو من نماذج تفاوضية عقلانية، حين كان الهدف حماية الجماعة وتقليل الخسائر، لا استعراض الشعارات.
لكن الفارق الجوهري أن تلك التجارب قامت على توازن ما، أو على اعتراف متبادل بالوجود، لا على فرض الإذعان.
التفاوض بين طرفين غير متكافئين، أحدهما يملك فائض قوة مدعوماً دولياً، والآخـر يـرزح تحت ضغوط داخلية وخارجية، يتحول سريعاً إلـى امتحان قاسٍ للواقعية السياسية. وهنا يكمن الخطر: أن يصبح الحوار وهماً مؤجلاً، يستهلك الوقت ويمنح الطرف الأقوى فرصة لترسيخ وقائع جديدة، بينما يُطلب من الطرف الأضعف تقديم التنازل تلو التنازل تحت عنوان "الفرصة الأخيرة".
الخلاصة أن التفاوض، في ذاته، ليس ضعفاً ولا خطيئة. لكنه يفقد معناه عندما يُختزل في مطلب واحد: الإذعان الكامل لإرادة الأقوى. الخيار الحقيقي لا يبدأ عند الطاولة، بل عند لحظة الاعتراف المتبادل بأن استمرار الصراع مكلف للجميع، وأن الحل لا يمكن أن يقوم على كسر إرادة طرف لمصلحة آخر. من دون هذه اللحظة، يبقى التفاوض مجرد استراحة مؤقتة في حرب طويلة، لا أكثر.

إننـا نقصـد بالطبـع العقوبات الاقتصاديـة والماليـة والإجـراءات البنكيـة التي يتـمّ اتخاذها وفرضها بحـقٍّ وضدّ بعـض الدول أو الجهـات أو حتى الشـخصيات الرسـمية والعامة.
ولقـد تـمّ تحديـد العقوبـات بالغربيـة ونقصد بذلـك الولايـات المتحـدة الأمريكية وكبـرى الدول الغربيـة، لإن هـذه الـدول هـي عيناً التـي تمارس هـذه العقوبـات، حيث يتـم اسـتغلال المقدرات الاقتصاديـة الهائلـة وآليـة عمل وسـير النظـام العالمي، التي سـهّلت لهـذه الدول السـيطرة على ماكينات الاقتصـاد والمـال والبنوك.
وسـوف نقـوم بتقييد هذا البحـث وتخصيصه بالحديـث عن الحالة السـورية، لإن سـورية قد اقترنت بالعقوبات منذ عقـود طويلة.

ما حقيقة وأهداف العقوبات الغربية؟

أنس الحراكي

من المعلوم أنه قد تمّ فرض وتطبيق عقوبات ضد سورية منذ زمن رئيس النظام الأسبق حافظ الأسد، لأسباب تتعلق باتهامات صورية وخلّبية قد تم نسبتها له.
أي بمعنى دقيق، بـأن هـذه العقوبات هي بسبب سياسة السلطة الحاكمة برئاسة حافظ الأسد، ولكن في حقيقة الأمر فإن هذه العقوبات كانت موجهةً حصراً ضد الشعب السوري المغلوب على أمـره، والـذي كان يرزح ويكابد تحت سلطة النظام الدكتاتوري المجرم، الذي تمّ توظيفه وتثبيته من قِبَل فارضي العقوبات أنفسهم، وكانت النتيجة هي فقر ومعاناة وحرمان الشعب السوري، أما السلطة التي هي السبب، فقد بقيت تتمتع بكامل حريتها وتنعم بالرفاه والبذخ، أما رئيس النظام حافظ الأسد فقد بقي يسرق ويستولي على أموال ومقدرات سورية
وشعبها، حتى فاقت أرصدته هو وعائلته المئة مليار دولار، وهي موزعة في بنوك كثيرة في دول عديدة في شرق العالم وغربه وجنوبه وشماله،ثم تمّ متابعة نفس السياسة مع وريث حافظ وهو ابنه المعتوه بشار، ويجب أن يعلم الجميع بأن نُخَب الشعب السوري الحقيقي تعلم وتـدرك وتعي بـأن هـذه العقوبات كانت من مستلزمات تشغيل نظام الأسد وعائلته، حيث كانت أهداف هذه العقوبات هي:
1 - إكمال وإخراج أكذوبة المقاومة والممانعة الممجوجة التي كانت حامل النظام وسلاحه
2 - التغطية على فساد وفشل النظام بـادارة البلاد، وتأمين أدنى متطلبات العيش والحياة، وتقديم ذريعة ومبرّر للقول بأن كلّ التدهور والضعف هو بسبب المقاومة ومقابلة ذلك بالعقوبات المعادية
3 - إضعاف وإرباك وتعطيل الشعب السوري وحجبه عن التكنولوجيا.
وبما أن فكرة العقوبات واستخدامها هي من أسس ومن أدوات السياسة الأمريكية، فقد استمر استخدامها ولكن بأساليب متطورة، فرغم انتهاج النظام السوري السابق لممارسات قمعية إرهابية إجرامية، ورغم المجازر والمذابح وعمليات العزل والتطهير الطائفي والتهجير والتغيير الديمغرافي، وحتى اسـتخـدام السلاح الكيماوي والأسلحة المحرّمة ضد الشعب واستمراره في ذلك، فلم تصدر عقوبات غربية رادعة حتى مرور أكثر من اثنتي عشرة سنة على قيام الثورة السورية، ثم صدرت العقوبات الأمريكية وقانون ما سمّي بقانون قيصر، وقد صدرت إعلاميا ضد النظام السابق المخلوع، ولكن في الواقع لم يكن لهذه العقوبات آثار ونتائج تتناسب مع حجم الجرائم، إلى درجة أننا نظرنا إلى هذه العقوبات بريبة وتخوّف من أغراضها، حتى قال البعض عند صدور هذه العقوبات (من المفضّل بل يتوجب على الشعب السوري أن يبدأ منذ الآن بالمطالبة بإزالة هذه العقوبات)
ثم بعد فترة طويلة نسبياً على إصـدار العقوبات، ولأسباب وعوامل عديدة، فقد تمّ إسقاط نظام بشار الأسد المعاقب والمعنيّ بهذه العقوبات، ولكن لم يتم إسقاط هذه العقوبات !!
نعم لم يتم إلغاء وطيّ هذه العقوبات رغم سقوط وغياب المعاقب بها. والمطلوب لتحقيق العقوبات بحقه وهذا مخالف للقانون وللمنطق، مما أكّد لنا ماكنا نظنه، وأظهر أن مخاوفنا كان مبرّرة ومحقّة حيث أنّه تمّ الإبقاء على هذه العقوبات، وتمّ استخدامها واستغلالها للمقايضة والابتزاز وفرض شروط ضد السلطة الجديدة المؤقتة، وفي الواقع هو ضد الشعب السوري، ويعارض مصالحه، وقد تمّ ذلك بشكل مخالف لقانون قيصر ولفحواه وأهدافه، ومخالف للقانون العام، ولأصول المحاكمات أيضاً، وذلك بسبب اختلاف وتغيّر الطرف الذي تمّ تطبيق العقوبات ضده، وبسبب فرض شروط ليس لها علاقة وصلة بفحوى قانون قيصر.
وقد استهدفت الشروط أطرافاً ليس لهم علاقة بالقانون الأصلي وتناولت وفرضت قضايا ومسائل مختلفة مثل فرض إجراءات لصالح بعض مكونات الشعب السوري،
وإن هذه القضايا هي أمور مختلفة تماماً وإن ما جرى فعلاً هو ابتزاز ومقايضة إذعانية
وإلا فإن مجرمي النظام السابق موجودون ومعروفة عناوينهم وأمكنتهم، وهم مجرمون ومدانون وفق القانون الدولي وقوانين جميع دول العالم، فلماذا لم يتم تطبيق القانون ضدهم؟
كما إن أمـوال الشعب السوري التي سرقها النظام السابق وأزلامـه مـوجـودة، ويجب أن تكون أصولها وحساباتها معروفة، فلماذا لم يتم استعادتها ومنحها للدولة السورية لاستخدامها في إعادة الإعمار؟.
وهناك الكثير من الوقائع الفظيعة، فعن أي عقوبات سوف نتحدث؟ وماذا سنتوقع من ضغوط للإقرار بحق السوريين بأموالهم المسروقة وبحقهم باستعادتها؟

أخيراً:

إننا نقول هذا الكلام ليس لكي نتحدث عن المؤامرة التي يتذمر من ذكرها بعض المراهقين،
ولكن لكي نقول: أيها المتفيقهون المتفذلكون نحن نعلم بأن المصالح هي التي تحرك سياسات وممارسات الدول، ولكن هنا نرغب بتكرار وتأكيد رسالة الشعب السوري الجديد، والمتحرّر للمرة المئة إلى الدول الفاعلة واللاعبة وإلى شعوبها: إن مصالحكم هي حصراً مع الشعب السوري، ولم تعد مصالحكم مع أنظمة حكم وظيفية، وأنّ هذا الشعب قد نضج وتعلّم من دروس بليغة ومكلفة وأصبح يتوجب عليكم احترامه، واحترام وتقدير وعيه ونضجه، وكونوا متأكدين إنه لم يعد بإمكانكم تصوير الاحتلال والاستعمار والاستغلال بأنه (انتداب وأخذ باليد).
ولـم يعد بمقدوركم الظهور بصفة الإنسانيين والديمقراطيين والمطالبين بالعدالة وبحقوق الإنسان، لأن النظام السابق بقي يقتل الشعب ويستعبده خمسين سنة وأنتم تساندوه وتحتفظون به وتطيلون بقاءه الدامي والفظيع.
إننا نطالبكم ونطالب شعوبكم ومجالس شعوبكم بفتح صفحات جديدة، والبدء بالحوار والتشارك الحضاري، وإنهاء الصدام والتسلّط المعادي.

ملابس أوروبية لمعيشة منهكة...

البالة تفرض حضورها في دير الزور

في ظلّ تصاعد أسعار السلع الأساسية وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، باتت أسواق "البالة" في مدينة ديـر الـزور وجهة شبه يومية لشرائح واسـعـة من السكان، الباحثين عن بدائل تقيهم برد الشتاء وتلبي احتياجاتهم بأقل التكاليف الممكنة.

تنتشر محال البالة في أحياء المدينة الرئيسية، وتعرض على واجهاتها ملابس مستعملة مستوردة من دول أوروبية وآسيوية، بأسعار تقلّ كثيراً عن نظيراتها في الأسواق الملابس الجديدة. ويجد فيها الأهالي فرصة للحصول على ملابس ذات جودة مقبولة، بأسعار تبدأ من خمسة آلاف ليرة سورية للقطعة الواحدة، في وقت تجاوزت فيه أسعار الملابس الجديدة عشرات أضعاف هذا الرقم.

يقول أبو محمد، أحد مرتادي سوق البالة في حي الجورة: "لم أعد أستطيع شراء ملابس جديدة لأطفالي الخمسة، فأسعارها خيالية مقارنة بدخلي الشهري. في البالة أجد ما أحتاجه بنصف السعر، وأحياناً بجودة أفضل من الجديد.

شتاء دير الزور ينعش أسواق البالة.. من محدودي الدخل إلى الموظفين والطلاب

لا يقتصر الإقبال على ذوي الدخل المحدود، بل يشمل أيضاً موظفين وطلاباً وحتى بعض أصحاب الدخل المتوسط، ما يعكس حجم الأزمة المعيشية التي تعاني منها المنطقة. ويشير أصحاب المحال والبسطات إلى أن الطلب في ازدياد مستمر، خاصة مع دخول فصل الشتاء، حيث تزداد الحاجة إلى الألبسة الصوفية والمعاطف والأحذية.

من اضطرار إلى استقرار اقتصادي

ورغم أن البالة كانت تُنظر إليها في السابق كخيار اضطراري أو مؤقت، إلا أنها اليوم تحوّلت إلى جزء من النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمدينة، بل وأصبحت مصدر رزق لعشرات العائلات التي تعمل في جمعها وفرزها وبيعها.

تبقى البالة في دير الـزور شاهداً حياً على تحولات اجتماعية واقتصادية فرضتها سنوات الحرب والغلاء، ومرآة تعكس صمود الناس في وجه واقع معيشي قاسٍ، وبرد الشتاء الذي لا يرحم.

ضوء على نشاطات مؤسسة «HADF» للإغاثة والتنمية والأعمال الخيرية

نينار برس ـ خاص

مؤسسة «HADF» هي منظمة مجتمع مـدنـي طمحت منذ تأسيسها أن تـلـعـب دوراً إنسانياً لصالح الإنسان السوري بـصـورة عـامـة ولـصـالـح خلق بـادرة أمـل لـدى قطاعات ممن يحتاجون للإغاثة والتمكين.

يقول المهندس حسّان عبد القادر العلي مؤسس «HADF» عن أهداف مؤسسته: «كان طموحنا أن نكون شعاع أمـلٍ لكلّ من أنهكته الحياة، ونقطة ضوء تعيد الأمـل لمن فـقـده» مـؤكـداً عـلـى إن دور «هدف» جاء تجسيداً لمسيرة بـدأت منذ أكـثـر مـن أربعين عاماً رغـم التحديات الكبيرة وصـعـوبـات العمل فـي السر تحت وطأة النظام البائد».

ويضيف العلي: «بقيت ملتزماً بواجباتي الأخلاقية تجاه أبناء وطني طوال هذه السنوات، قدّمت المساعدات لأهلي ومجتمعي بدافع شخصي وإنساني خالصٍ بعيداً عن الأضواء والصخب، ولمٍ أتوقف يوماً عن مدّ يد العون، ولـم يكن العطاء بالنسبة لي خياراً، بل واجباً».

المشاريع الإنسانية

نـفّـذت مؤسسة HADF 73 من المشاريع الإنسانية ركّزت على مشاريع الأمـن الغذائي (توزيع سلّات رمضانية للأسر النازحة) ودعم الصحّة والتعليم والتمكين المهني للاجئين والنازحين.

هذه المشاريع استهدفت ولا تـزال بشكلٍ خـاص الأطـفـال وذوي الإعاقة بالإضافة إلى دعم البنية التحتية الأساسية، ودمج المجتمع، بالتعاون مع منظمات دولية لتنفيذ برامج مستدامة وطـويـلـة الأجـل تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة.

ختام مبادرة «جسور الثقافة» بدير الزور

أقام فرع دير الزور لاتحاد الكتاب العرب بالتعاون مع جمعية "حقوق للعدالة والتنمية" الندوة الحوارية الختامية لتقييم مبادرة "جسور الثقافة من الإبداع إلى التماسك"، وذلك مساء الأحد 28 كانون الأول 2025، بعد إنجاز سلسلة من الفعاليات الثقافية والتكريمية التي استمرت طوال شهر كانون الأول بمناسبة ذكرى عيد التحرير والنصر المجيد.

تناول الحوار الختامي الذي ترافق مع حفل تكريم المشاركين في الأنشطة الثقافية، تقييماً شاملاً للفعاليات المتنوعة التي شهدها المكتب الفرعي لاتحاد الكتاب العرب بدير الزور، حيث تمت الإضاءة على أهمية نقل الأنشطة الثقافية من الشكل النمطي التقليدي إلى صيغة نوعية مميزة، تدمج الثقافة بالمجتمع بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الجديدة في بناء المشهد الثقافي لسورية الحرة الكريمة المتماسكة.

أكد المشاركون في الندوة الختامية أن المبادرة نجحت في تحويل الفعل الثقافي إلى جسر حقيقي يربط بين إبداع الفرد وتماسك المجتمع، من خلال أنشطة تفاعلية تعالج قضايا محورية مثل الذاكرة الجمعية والعدالة والسلم الأهلي.

كما أشـادوا بالتعاون المثمر بين اتحاد الكتاب العرب وجمعية "حقوق للعدالة والتنمية"، الذي أسهم في إنجاح هذه الفعاليات حيث كان نموذجاً يحتذى للعمل الثقافي المجتمعي في محافظة دير الزور.

في ختام الحفل جرى تكريم المشاركين والمشاركات في جميع الفعاليات، وسط تأكيد على استمرار مثل هذه المبادرات التي تساهم في بناء المشهد الثقافي الجديد، وتعزز قيم التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، انطلاقاً من شعار المبادرة: "نسير معاً على جسر الثقافة من إبداع الفرد إلى تماسك المجتمع".

ديبكَ ليس مجرّد اسم في ذاكرةٍ بعيدة، ولا مجرد قرية كردية نائية- كمثيلاتها من آلاف القرى السورية المهمشة - يمكن الإشارة إليها على الخريطة ثم نسيانها. كانت، منذ البدء، تجربةً إنسانية وجودية مكتملة بذاتها وبهويتها الكردية، مكاناً لا يمنح أبناءه إجاباتٍ جاهزة عن مفهوم الانتماء والوطن والاعتراف والمشاركة، بل يضعهم وجهاً لوجه أمام السؤال.نعم فقط السؤال. هناكَ، حيث تُولد الحياة بلا امتيازات إلهية أو دينية أو وطنية، يتعلّم الإنسان باكراً أن الوجود ليس معطى مضموناً، بل عبءٌ جميل وثقيل، يُحمَل بصمت، ويُختبر كلّ يوم.

ديبك توءم الصبر والوجود

عاصم أمين

في ديبك، الطبيعة ليست صديقةً ولا خصماً، بل حضوراً صلباً يذكّرك بحدودك. الصيف لم يكن فصلاً بذاته مستقلاً، بل شريكاً ثقيلاً على الخريف والشتاء والربيع، هو حالةٌ جسدية ونفسية، حرارةٌ تتسلّل إلى الداخل، تجعل الجسد واعيًا بنفسه إلى حدّ الإنهاك. الأرض لبست كريمة ولا بخيلة، هي عادلة بطريقتها القاسية، لا تعطي إلا لمن ينحني طويلاً أمام سنابل القمح.ولمن يشرب أُجاج الماء مع شتلات القطن، ولا تكافئ إلا الصبر والصبار.هناك فهمنا أن «خبز التنور» ليس نتيجةً نهائية أو جاهزة كمفهوم الخلق في المعتقدات، بل أثر تعبٍ وعناء متراكم، وأن البقاء فعل مقاومة يوميّة تشبه الصلاة الصامتة.

غير أن قسوة الطبيعة والمكان لم تكن وحدهما ما يصوغان الوعي. الظروف السياسية لم تكن جوهرية في القرية بقدر ما كانت تحيط بها من الخارج، من المدن القريبة، وفي الدوائر والادارات التي نلجأ لها مضطرين لإثبات وجودنا كمنتمين فائضين في قاموس ديمغرافيا الدولة العربية السورية. هناك، خارج ديبك، كان الاحتكاك بالدولة موسمياً وثقيل كفصل الصيف، وكانت اللغة والاسم والأوراق الرسمية تتحول إلى امتحان وجودي. داخل القرية كنا نعيش حياتنا البسيطة، حياة الجماعة والقرابة والقبيلة بعاداتها ونمط امتدادها التاريخي. أما ثقل السلطة فكان ينتظرنا عند العبور إلى المدينة. ثمة ثقلٌ آخر، أقلّ وضوحاً وأكثر عمقاً، يتمثّل في العيش خارج الاعتراف. أن تكبر في قريةٍ مهمّشة يعني أن تتشكّل ذاتك في الفراغ، في المسافة بين ما أنت عليه، وما يُسمَح لك أن تكونه. لم يكن ارهاب الدولة واجهزتها الاستخباراتية حدثاً صاخباً دائماً، بل حضوراً خافتاً، يتسلّل إلى اللغة، إلى الخوف، إلى طريقة المشي والكلام. الخوف لم يكن طارئاً، بل مناخاً داخلياً، جزءاً من تكوين الانسان.

أن تكون مختلفاً لغةً وعرقاً لم يكن مجرّد وصف، بل تجربةً مُعاشه. اللغة التي نتحدّث بها في البيوت كانت أكثر من أصوات، كانت ذاكرةً، ودفئاً، وشعوراً بالأمان. وحين طُلب منها أن تصمت في المدارس والأماكن العامة، لم يكن الصمت تربوياً، بل وجودياً. الطفل الذي يُمنع من لغته، يتعلّم دون أن يُقال له، أن جزءاً منه غير مرغوب فيه. وهكذا، يكبر وهو يحمل شعوراً غامضاً بالذنب، كأن الاختلاف خطيئة غير معلنة.

في هذا السياق، لم يكن الانتماء أمراً بسيطاً. الوطن اسمٌ نسمعه، لكننا لا نلمسه. نشعر أننا نعيش داخله، لكننا لسنا منه تماماً. أن تكون بلا جنسية، أو بجنسية منقوصة المعنى، هو أن تعيش على هامش القانون، وأن تختبر هشاشتك في أبسط التفاصيل، ورقة، ختم، توقيع. الدولة، في هذه التجربة، لم تكن فكرةً جامعة، بل جهازاً تدير نفسها أكثر من إدارة الشعب، يُذكّرك دومًا بأنك قابل للإقصاء، وبأن وجودك مشروط بالصمت والتكيّف.

ومع ذلك، لم تكن ديبك مكان اليأس. في عمق هذه القسوة، نشأت قدرةٌ غريبة على الاحتمال. التمسّك بالأرض لم يكن تعلّقاً رومانسياً، بل إحساساً بأن الاقتلاع يعني فقدان لمعنى الوجود، لمعنى الكرامة ككائن بيولوجي واعي. الأرض لم تكن ملكيةً، بل امتداداً للذات، للأنا، هي جذور ووذاكرةً مشتركة تحفظ أسماء من عاشوا عليها ومن مرّوا بها، ومن تعبوا، ومن بقوا. الرحيل، حين حدث، لم يكن اختياراً حراً، بل نتيجة ضغطٍ طويل، وحين وصلنا إلى أماكن أخرى، اكتشفنا أن الغربة ليست في البعد، بل في العيش بلا اعتراف، بلا شراكة، بلا عدالة، بلا مساواة، وأنت على أرضك وتحمل صكوك وجودك، وانتماءك وحقك لها.

كبرتُ وأنا أحمل ديبك داخلي، لا بوصفها حنيناً مرهفاً وناعماً، بل وعياً يقظاً. صرتُ أرى تناقضاتها بوضوح... قسوتها ودفئها، صمتها وقدرتها على الكلام من تحت الركام. أدركتُ أن ما سُمّي جهلًا وغياباً للوعي لم يكن إلا أثر حرمانٍ طويل، وأن ما بدا خضوعاً مزيفاً كان في جوهره محاولةً للبقاء. في هذه القرية تعلّمت أن الإنسان قد يُجرَّد من الكثير، لكن يصعب انتزاع قدرته على إثبات هويته الوجودية ومعنى انتمائه للحياة.

ديبك لم تعلّمني كيف أجيب، بل كيف أحتمل السؤال. علّمتني أن الهوية ليست تعريفاً ثابتاً، بل تجربة تُعاش، وأن الوجود لا يُقاس بما نملكه، بل بما نصمد فيه. كلّ هذا الشكّ الذي يسكنني، وكلّ هذا الميل إلى التفكير خارج المسلّمات، والحس العام، له جذوره هناك، في تلك الأرض التي جعلت الوجود شأناً شخصياً، لا فكرةً مجرّدة.

لهذا، حين أعود إلى ديبك في الذاكرة، لا أفعل ذلك بوصفه استدعاء للماضي فقط، ولا محاولة لترميم حنين مكسور. أعود لأن الحاضر، مهما اتّسعت أمكنته، يظل ناقصا دون تلك النقطة الأولى. ديبك ليست محطة انتهت، بل مسارا بدأ هناك وما زال يتشكّل. هي المكان الذي تعلّمت فيه أن العيش لا يعني الاطمئنان، وأن معنى الوجود لا يُمنح، بل يُنتزع بهدوء.

ما بقي منها في داخلي ليس صورة مكتملة، بل أثر، طريقة في النظر، وفي الشك، وفي التعامل مع العالم دون أوهام كبرى. هناك، في قريتي الصغيرة، فهمت أن الإنسان قد يكون ضعيفا، مهمّشا، ومحاطا بالصمت والقلق وارهاب السلطة الدينية والدنيوية، ومع ذلك يظل قادرا على أن يصنع علاقة صادقة مع وجوده. وربما هذا وحده ما يمكن التعويل عليه.

ديبك، قريتي، لم تمنحني يقينا، لكنها منحتني قدرة نادرة على السير دون ضمانات، وعلى الإصغاء إلى السؤال وهو يتبدّل ولا يختفي. وما دام السؤال حيّا، فإن الطريق، مهما بدا معتما، يظل مفتوحا.

هامش:

ديبك اسم قرية كاتب هذه السطور.

بعـد أكثـر مـن عشـر سـنوات علـى هجـرة آلاف المعلميـن السـوريين إلـى ألمانيـا، ما تـزال عودة الكفـاءات التربويـة إلى المدارس السـورية مسـألة معقدة وحساسـة، رغـم الحاجـة الملحّة لإعادة بنـاء قطـاع التعليم فـي مرحلة مـا بعـد التحرير.
فبيـن الرغبـة الصادقـة فـي العـودة والمسـاهمة في الإعمـار، وواقـع مهني ومعيشـي هش داخـل سـوريا، يقـف المعلمـون أمـام قـرارات مصيرية تمـس مسـتقبلهم ومسـتقبل عائلاتهم.
فـي هـذا التحقيق، تسـتطلع نينار بـرس آراء خمسـة معلمين سـوريين فـي ألمانيـا، بعضهم يزور سـوريا حاليًـا، حول أبـرز العوائق التـي تحـول دون عودتهم إلـى التدريس فـي بلدهم.

السوريون في ألمانيا

كفاءات تربوية في المنفى: ما الذي يمنع المعلمين السوريين في ألمانيا من العودة؟

إعداد الزميل: خالد المحمد

محمد حنان: العودة دون ضمانات تعني خسارة سنوات من التأهيل:

يشير الأستاذ محمد حنان، مدرس الكيمياء والفيزياء في مدينة دويسبورغ، إلى أن المعلمين السوريين واجهوا مسارًا طويلًا وشاقًا للدخول إلى سوق التعليم في ألمانيا، عبر برامج إعـادة تأهيل وتـدريـب مهني استغرقت سنوات.
ويؤكد أن العودة اليوم تعني عمليًا خسارة هذه المسارات المهنية دون وجود ضمانات قانونية واضحة تتيح للمعلم العودة إلى عمله في ألمانيا في حال لم تنجح تجربة الرجوع.
ويضيف أن ضعف الرواتب في سوريا، إلى جانب تعقيدات إدارية تتعلق بعدم إدراج عدد كبير من المعلمين المقيمين في الخارج ضمن ملاك وزارة التربية، وتهميش بعض الاختصاصات العلمية، تجعل قرار العودة شديد الصعوبة ما لم تُعتمد سياسات رسمية تحفظ الحقوق المهنية وتستثمر الخبرات المكتسبة في الخارج.

يامن العبد الله: الشوق للعودة لا يكفي في غياب بيئة تعليمية مستقرة:

يرى الأستاذ يامن العبد الله، معلم اللغة الإنكليزية من محافظة دير الزور، والمقيم في ألمانيا منذ أكثر من عشر سنوات، أن الظروف التي دفعت السوريين إلى الهجرة ما تزال، إلى حدٍّ كبير، قائمة اليوم.
ويعزو صعوبة العودة إلى ضعف الرواتب وعدم قدرتها على تأمين حياة كريمة، إضافة إلى غياب بيئة مهنية مستقرة تحترم الخبرة والتخصص وتوفّر حدًا أدنى من الأمان الوظيفي.
كما يشير إلى فجوة واضحة بين المناهج وطرائق التدريس الحديثة التي اكتسبها المعلمون في ألمانيا، وبين الواقع التعليمي القائم في سوريا.
وعلى الصعيد العائلي، يوضح أن أبناءه باتوا مندمجين في النظام التعليمي الألماني، وأن تدمير منزله في حي التضامن بدمشق وغياب المسكن يشكّلان عائقًا إضافيًا، رغم شوقه الكبير للمساهمة في إعادة إعمار بلده عبر التعليم.

نورس جسري: العودة دون أمان مهني مغامرة غير محسوبة:

يصف نورس جسري، مدرس اللغة الألمانية ومستشار الاندماج في مدينة كوخم، العودة للتدريس في سوريا بأنها مغامرة غير محسوبة، بسبب الفجوة الكبيرة بين الرواتب وتكاليف المعيشة وغياب التأمين الصحي، رغم المخاطر اليومية المرتبطة بالمهنة.
ويشير جسري إلى ضعف البنية التحتية للمدارس، نقص الوسائل التعليمية، وعدم وجود برنامج وطني أو دور فعال للنقابة يشجع الكفاءات على العودة.
ويضيف أن سنوات الخبرة خارج سوريا لا تُحتسب للنقابة أو التقاعد، ما يقطع الصلة بين التعليم السوري وخبراته في الخارج.
وختم بالقول إن خبرته في النظام الألماني، وماجستير الذكاء الاصطناعي، تجعل العودة دون إصلاحات شاملة خطوة غير واقعية حاليًا.

إيناس البراقي: غياب الاستقرار هو العائق الأكبر:

تؤكد الأستاذة إيناس البراقي، مدرسة الرياضيات والمعلوماتية في مدينة فيتن الألمانية، أن المشكلة الأساسية لا تقتصر على فارق الدخل الشهري، بل تتعلق بغياب الاستقرار بمفهومه الشامل. فالنظام التعليمي في ألمانيا يضمن راتبًا ثابتًا، وتأمينًا صحيًا، واحترامًا مهنيًا لدور المعلم، بينما يفتقر الواقع التعليمي في سوريا إلى هذه المقومات، سواء من حيث ضعف الرواتب أو محدودية الإمكانات أو غياب وضوح المستقبل المهني.
وتضيف أن عدم الاعتراف بالخبرات المكتسبة في الخارج، إلى جانب القلق على مستقبل الأطفال، يجعل قرار العودة محفوفًا بالمخاطر، رغم الرغبة الصادقة لدى كثير من المعلمين بالمساهمة في إعادة بناء قطاع التعليم.

أمير بارودي: معادلة العودة غير ممكنة حاليًا:

من موقعه كمؤسس ورئيس جمعية المعلمين السوريين في ألمانيا، وأثناء زيارته الحالية إلى سوريا، يقدّم الأستاذ أمير بارودي رؤية شاملة للعوائق.
ويشير إلى تدهور مستوى التعليم في المدارس النظامية، ما أدى إلى انتشار المدارس الخاصة، خاصة في مدينة حماة.
ويؤكد أن أحد أبرز التحديات يتمثل في تعليم الأطفال الذين اعتادوا على نظام تعليمي متطور في ألمانيا، ويواجهون صعوبة كبيرة في المناهج السورية، لا سيما في المراحل المتوسطة والثانوية وباللغة العربية الأكاديمية.
ويعتبر بارودي أن الجانب المادي هو العائق الأبرز: راتب المدرس في سوريا لا يتجاوز 100–200 دولار، في حين يتجاوز إيجار المنزل هذا الرقم، وهو لا يملك مسكنًا بعد تدمير منزله خلال الحرب.
ويتساءل بواقعية: "كيف أُطعم أولادي؟ وكيف أسجّلهم في المدارس؟"، مؤكدًا أن المعلم العائد لا يندمج بسهولة في النظام التعليمي السوري بسبب عوائق تعليمية وتربوية ومادية متراكمة.

عودة المعلمين ليست قرارًا فرديًا بل مشروع دولة

تكشف شهادات المعلمين الخمسة أن قرار العودة لا تحكمه الرغبة أو الحنين وحدهما، بل تحكمه معادلات واقعية قاسية: دخل غير كافٍ، غياب الأمان المهني، مستقبل تعليمي غامض للأطفال، وعدم وجود سياسات واضحة لاستيعاب الكفاءات العائدة.
ومع ذلك، يجمع جميع الضيوف على استعدادهم للمساهمة في إعادة بناء التعليم السوري متى ما توفرت بيئة آمنة، مستقرة، وتحترم خبراتهم.
فعودة المعلمين ليست مسألة شخصية، بل استحقاق وطني يتطلب رؤية واضحة وإرادة سياسية حقيقية لإحياء قطاع التعليم بوصفه حجر الأساس في إعادة بناء سوريا ما بعد الأسد.

نحو فهم للهوية والسيادة في سوريا الجديدة «6»

دور الدين في الهوية الوطنية السورية.. بين التأثير والابتعاد

في النقاش حول الهوية الوطنية السورية، يبرز الدين كأحد أكثر العناصر تعقيدًا وإثارة للجدل، ليس فقط بوصفه مكوّنًا ثقافيًا أو روحيًا، بل كعامل تاريخي تداخل باستمرار مع السياسة والاجتماع والسلطة. فالدين في السياق السوري لم يكن يومًا عنصرًا ثابتًا أو ذا وظيفة واحدة، بل تحرّك عبر الزمن بين دور جامع يعزز التماسك الاجتماعي، ودور إقصائي استُخدم أحيانًا كأداة للهيمنة أو للتعبئة أو لتبرير الصراع. من هنا، يصبح فهم العلاقة بين الدين والهوية الوطنية السورية أمرًا ضروريًا لفهم ما آلت إليه البلاد، ولمحاولة استشراف إمكانية بناء هوية وطنية جامعة في المستقبل.

بقلم جمال حمّور

تاريخيًا، شكّلت سوريا فضاءً دينيًا وثقافيًا متنوعًا، حيث تعايشت أديان وطوائف ومذاهب متعددة ضمن نسيج اجتماعي واحد. في هذا السياق، لعب الدين دورًا أساسيًا في حياة الأفراد والجماعات، لكنه لم يكن بالضرورة مصدر انقسام. على العكس، كان الدين في أشكاله الشعبية والاجتماعية جزءًا من الثقافة اليومية، ومن منظومة القيم والعادات التي تنظّم العلاقات داخل المجتمع، وتمنح الأفراد شعورًا بالانتماء والاستقرار. هذا الشكل من التدين، غير المسيس في الغالب، ساهم في بناء روابط محلية متينة، وعزّز التضامن الاجتماعي، دون أن يُنتج بالضرورة هوية سياسية مغلقة أو صدامية.

ضمن هذا الإطار، لعبت المسيحية دورًا لافتًا في ترسيخ الهوية الوطنية السورية، ليس بوصفها هوية دينية بديلة، بل من خلال اندماجها المبكر في الفضاء الوطني العام. فقد أسهم المسيحيون السوريون في النهضة الفكرية والثقافية، وفي تطوير التعليم والصحافة واللغة، ودعموا تصورًا للهوية يقوم على المواطنة والشراكة والتعدد، لا على الانتماء الديني. هذا الدور عزّز فكرة الدولة المدنية، وأسهم في ترسيخ فهم للهوية الوطنية يتجاوز الانقسامات الطائفية.

غير أن هذا الدور بدأ يتغير مع دخول الدين إلى المجال السياسي، خصوصًا حين تحوّل إلى أيديولوجيا تسعى إلى فرض رؤية واحدة للهوية والمجتمع والدولة. فالإسلام السياسي، بمختلف تياراته، لم يتعامل مع الدين بوصفه عنصرًا ثقافيًا جامعًا، بل كأداة لإعادة تعريف المجتمع وفق تصورات ضيقة، تقوم على الفصل بين "نحن" و"هم"، وعلى إخضاع التنوع الديني والمذهبي لمعايير الولاء والشرعية. هذا التحول أسهم في تعميق الفجوات بين مكونات المجتمع السوري، وأضعف إمكانية بناء هوية وطنية تتسع للجميع، لأنه ربط الانتماء الوطني بانتماء ديني أو مذهبي محدد.

بعد الاستقلال عام 1946، واجهت سوريا تحديًا مركزيًا تمثل في بناء دولة حديثة وهوية وطنية جامعة، في ظل تنوع ديني وطائفي واضح. في هذا السياق، برز المشروع القومي العربي بوصفه محاولة لتجاوز الانقسامات الدينية، عبر التركيز على اللغة والتاريخ المشتركين، وعلى فكرة "الأمة العربية الواحدة". سعت النخب السياسية آنذاك إلى تقليص دور الدين في السياسة، ليس بالضرورة بدافع العداء للدين، بل انطلاقًا من الرغبة في منع تحوّله إلى مصدر صراع أو انقسام داخل الدولة الناشئة.

إلا أن هذه المقاربة واجهت تناقضات بنيوية. فالدين، رغم محاولات تحييده سياسيًا، ظل عنصرًا حيًا في المجتمع، ومصدرًا أساسيًا للهوية الفردية والجماعية. لم يكن من الممكن اختزاله في المجال الخاص أو إبعاده كليًا عن المجال العام، لأن حضوره كان متجذرًا في البنية الاجتماعية والثقافية. وهنا برز التوتر بين مشروع الدولة القومية الحديثة، الذي سعى إلى هوية جامعة ذات طابع علماني أو شبه علماني، وبين واقع اجتماعي متنوع يرى في الدين مرجعية أخلاقية وروحية لا يمكن تجاهلها.

هذا التوتر لم يُحل، بل جرى احتواؤه في كثير من الأحيان عبر توظيف الدين بشكل انتقائي من قبل السلطة السياسية. فالدين لم يُستبعد تمامًا، ولم يُدمج بشكل متوازن، بل استُخدم أحيانًا لتعزيز شرعية الحكم، أو لضبط المجتمع، أو لمواجهة خصوم سياسيين. هذا الاستخدام البراغماتي للدين ساهم في إضعاف الثقة بين الدولة والمجتمع، لأنه جعل من الدين أداة سلطة بدل أن يكون مساحة جامعة أو محايدة. كما أنه عمّق الإحساس لدى بعض الفئات بالتهميش أو الإقصاء، خصوصًا حين بدا أن الهوية الوطنية الرسمية لا تعكس التعدد الحقيقي للمجتمع.

مع اندلاع الصراع السوري عام 2011، دخلت العلاقة بين الدين والهوية الوطنية مرحلة أكثر خطورة. فقد عاد الدين إلى الواجهة بقوة، لكن ليس بوصفه عاملًا ثقافيًا أو أخلاقيًا، بل كأداة مركزية في الخطاب السياسي والدعائي للأطراف المتصارعة. جرى استدعاء الرموز الدينية، وتوظيف الخطاب الطائفي، وتحويل الانتماء الديني إلى معيار للولاء أو العداء. في هذا السياق، لم يعد الدين عنصرًا يوحّد السوريين، بل أصبح في كثير من الأحيان عاملًا لتفكيك المجتمع، وتعميق الانقسامات، وتبرير العنف.

الأطراف المختلفة استخدمت الدين بطرق متناقضة، لكنها التقت عند نقطة واحدة: تحويله إلى وسيلة للتعبئة والتجنيد، وإلى أداة لتبرير مشاريع سياسية وعسكرية. هذا الاستخدام المكثف للدين أضعف فكرة الهوية الوطنية السورية، لأنها لم تعد تقوم على المواطنة أو الانتماء إلى دولة واحدة، بل على هويات فرعية متصارعة، ترى في الآخر تهديدًا وجوديًا. وبدل أن يكون الدين مساحة مشتركة يمكن أن تسهم في المصالحة أو إعادة البناء، تحوّل إلى ساحة صراع إضافية.

في المحصلة، يظهر أن الدين لعب دورًا مزدوجًا في تشكيل الهوية الوطنية السورية عبر التاريخ. فهو من جهة كان ولا يزال جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي، ومصدرًا للقيم والمعاني والانتماء. ومن جهة أخرى، أدى تسييسه واستخدامه الأيديولوجي إلى تقويض إمكانيته كعامل جامع، وحوّله في مراحل معينة إلى أداة للفرقة والانقسام. التحدي الحقيقي أمام سوريا اليوم لا يكمن في إقصاء الدين أو إعادة هيمنته، بل في إعادة تعريف العلاقة بين الدين والدولة والهوية الوطنية، على أساس المواطنة المتساوية، واحترام التعدد، ومنع استخدام المقدس كوسيلة للهيمنة أو الإقصاء. دون ذلك، ستبقى الهوية الوطنية السورية عرضة للتشظي، وسيظل الدين عالقًا بين دوره الأخلاقي الممكن، ووظيفته السياسية المدمّرة.

العدالة «والحماية» الاجتماعية في سورية

في اطار الكفاءة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية، 2026-2029

«تحليل للسياسات الممكنة في سورية.. في 3 أجزاء»

الجزء 1: موجز فكري شامل

لماذا نطالب بالعدالة الاجتماعية. واحيانا نسميها الحماية الاجتماعية «او مكونات شبكة الحماية الاجتماعية». كلها تشير الى ان العدالة يجب ان تتحقق في توزيع ثروة الوطن على كافة المواطنين وانها قضية أخلاقية وسياسية. انه لا يحوز ان يبات مواطن جائع وجاره شبعان. فكلهم مواطنون فكيف لاحدهم ان يملكَ كل شيء والأخر لا يملكَ شيئها. وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم.. وهذا ما نسعى اليه في دولة سورية الحرة. دولة الحق والحرية والديمقراطية. بل دولة العدل في كل شيء. مرة أخرى نؤكد ان فكرة العدالة الاجتماعية لا نقصد بها ان يكون الفقير غنيا دون ان يجهد نفسه ابدا. بل ان يجد ما يسد حاجته ويحفظ كرامته من ذل السؤال. وان يجد فرصة العمل التي توفر له حياة كريمة. وهذا هو مفهومنا للعدالة الاجتماعية التي نامل ان نطبقها في سورية بعد انتهاء الفترة الانتقالية بدءاً من عام 2029.

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

إنها، اليوم في 2026، شبكة حماية يفترض ان تحمي وتحقق جزءا من العدالة الاجتماعية، ولكنها غائبة ونائمة وتعاني من ثغرات هائلة، من كونها لاتزال ضمن حدود ما تبقى من المرحلة الانتقالية، أي اربع سنوات تالية في الفترة 2026-2029 المتبقية من المرحلة الانتقالية حسب الإعلان الدستوري الذي اعلن عام 2025.

شبكة الحماية الاجتماعية المقصودة هنا والقائمة على سياسة/ مبدا العدالة الاجتماعية حتى الان هي كبيت مدمر (مثل بقية سورية) لا يقي من حر الصيف ولا من برد الشتاء. فهي لم تكن موجودة او متكاملة او فاعلة ابدا أيام النظام البائد. وما اعلن منها كانت ليس اكثر من عناوين فارغة للاستهلاك الإعلامي الاجوف.

اليوم في سورية الحرة نحتاج ان نعيد بناء واستكمال وترميم ما دمر من شبكة الحماية الاجتماعية وتفعيلها سياسيا خلال المرحلة الانتقالية وإعلان سياسة واضحة من الدولة عن منهجية العدالة الاجتماعية لحماية الحد الأدنى من معيشة وكرامة المواطن السوري وخاصة من الفئات الضعيفة اقتصاديا تمهيدا لتحقيق انطلاقة فعلية بمجرد انتهاء المرحلة الانتقالية الى مرحلة الرفاه المنشود.

الاقتصاد الحر أساس الكفاءة الاقتصادية

الكفاءة الاقتصادية في العمل والتشريع هي الأساس للعدالة الاجتماعية. هذه العدالة لن تكون فقط وفقا لرغبات السياسيين والمفكرين وانما نتاج تفاعل اقتصادي واجتماعي عميق ومتوازن. وهذا يعني بلغة مبسطة بما ان سورية الحرة كانت قد أعلنت ان الاقتصاد الحر هو خيارها الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية. وهو خيار عظيم بالنسبة لي لان العدالة الاجتماعية الحقة الن تحصل الا عندما يحقق الوطن فائضا اقتصاديا مجزيا. وعندئذ ستقوم الحكومة باقتطاع جزءا من هذا الفائض من خلال سياسية العدالة الاجتماعية الصريحة والمحددة ومن خلا النظام الضريبي. بكلمات أخرى فان العدالة الاجتماعية المتمثلة بمكونا شبكة الحماية الاجتماعية باقتطاع جزءا من الفائض ليمول مكونات هذه الشبكة. وهذا سيتم من خلال احترام معايير الكفاءة الاقتصادية ليمكن للمجتمع تحقيق عدالة منطقية لكل افراده. وفاعلية الكفاءة الاقتصادية هي في إكمال الحلقة الاقتصادية الاجتماعية في التنمية المتوازنة التي تنشدها سورية.

إن موضوع هذا التصور اليوم هو حول معايير الكفاءة الاقتصادية أساسا. أي ان المنتج او الشركة سوف تنتج حسب متطلبات السوق والربح أولا من اجل نموها وبقاءها في السوق. والمؤسسة الخاصة مهما كانت ليست ملزمة باي معايير اجتماعية بالاستثمار الخاص والعمالة وغيرها سوى ما يحقق أهدافها الاقتصادية الخاصة البحتة.

ولكن كيف للمنشآت الخاصة، وحتى العامة، الانطلاق إلى سوق تنافسية حديثة تواجه الاقتصاد السوري في وقت يعاني فيه سوق العمل من خلل عميق متمثلا في القيود الشديدة، وانخفاض مستوى الدخل، وضعف النمو الاقتصادي، وانتشار النشاط الهامشي، وغياب أدوات الحماية الاجتماعية. فالضحية سيكون الفرد العاطل عن العمل، وكذلك شريحة كبيرة من المشتغلين أيضا. فما لم تكن الحماية الاجتماعية متوفرة لكافة أبناء المجتمع فان الاقتصاد لن يكون قادرا على الاستمرار في المنافسة.

إن اغلب الأفراد الذين يعملون بعمل نظامي يعانون من عدم كفاية دخلهم لمواجهة أعباء المعيشة، فكيف بالإفراد العاطلين عن العمل فهم يواجهون العوز والفقر والامتهان الإنساني. انه غياب شبكة الأمان الاجتماعي التي تحمي الفرد كما هو بكرامته. إنها الحماية التي تعزز انتماء الفرد إلى وطنه وعروبته ودينه في إطار الحقوق والواجبات بين الفرد ومجتمعه.

فالمواطن السوري الذي قد يأمل حماية من هذه الشبكة، بدءا من الوزير وانتهاء بالخفير أثناء الوظيفة وبعدها، سيعاني من ضعف الدخل وقصر التغطية عند الحاجة، كمن بات جائع في ليلة شتاء باردة وبطانيته مثقوبة.

إن سورية التي يمر اقتصادها ومجتمعها بتحولات عميقة تحتاج اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى مراجعة فلسفة الحماية الاجتماعية السائدة فيها لتعطي الأمان الاقتصادي المباشر لكل مواطن على أسس العقد الاجتماعي الجديد للدولة.

إن هذا يعني الانتقال من الحماية الشمولية التي فرضتها مرحلة سيطرة الدولة المباشرة، التي تكفلت الدولة فيها بتوفير عناصر الحماية، بغض النظر عن الكفاءة أو الحاجة، بداء من تقييد الأسعار، وفرض خطة الإنتاج، والاستهلاك بالبطاقة التموينية، وشبه ضمان التوظيف الحكومي، وضمان الاستيعاب لكل خريجي الثانوية في الجامعات، وانتهاء بالتفكير نيابة عن الجميع واتخاذ القرارات حسب رؤية السلطان.

لا يوجد حماية للسوري الفقير

شبكة الحماية غير موجودة والفقير لوحده. إن انهيار الدخل الفردي في سورية عن مثيله في الدول العربية والأجنبية، وتراجعه في السنوات الأخيرة في الريف والمناطق العشوائية، أدى إلى انتشار الفقر بين شرائح كثيرة. فمن مزايا المرحلة السابقة أنها راعت المساواة الاجتماعية العمياء بين كافة الشرائح في المجتمع السوري من جهة، إلا أنها قيدت فرصة النمو الاقتصادي الحقيقي لجعل هذه المساواة النظرية في مستوى دخل أعلى بدلا من بقاءها في مستوياتها الدنيا من جهة أخرى.

فاليوم تتمثل مظاهر خلل الشبكة في تلازم العيوب العشرة في آن واحد، مثل:

1- ارتفاع نسبة البطالة الى مستويات تارب 60% وخاصة اثناء الثورة ضد نظام الأسد البائد وبقاءها على حالها من المعدلات المرتفعة منذ سقوط النظام،،

2- غياب كامل لأي نظام للتعويض ضد البطالة،

3- ارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة تحرير الأسعار وتحرير الأسواق والاقتصاد،

4- استمرار الركود الاقتصادي شبه

التام، وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية المستقبلية للحكومة الانتقالية،
5- استمرار عدم كفاية الدخل من الرواتب والأجور للمشتغلين لتغطية الحد الأدنى من تكاليف المعيشة،
6- التدني الشديد في مستوى الراتب التقاعدي إلى اقل من ربع تكلفة المعيشة،
7- تآكل أو غياب التعويض التقاعدي من مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلى مبالغ رمزية،
8- قصور شديد لمؤسسة التأمينات الاجتماعية في تغطية المشتغلين فعلا في القطاع الخاص،
9- جمود قوانين سوق العمل واستمرار تقييده وتجزئته،
10- تهرب القطاع الخاص من تحسين الأجور والإفصاح عنها عند التسجيل،
إن مرحلة التحول الاقتصادي في سورية تتطلب اللجوء إلى الأسلوب الاقتصادي لحل المشكلة الاجتماعية. لقد غرقت الحكومات في تفسيرات لفظية حول معاني ومدى الإصلاح وحول اقتصاد السوق أو آليته، بعيدا عن جوهر الموضوع وهو تسهيل انتقال الاقتصاد والمجتمع السوري إلى مرحلة جديدة تلعب فيها الدول دور الحكم بدلا من دور اللاعب.
ومع أن الحكومة قد بادرت في تبني الحوار حول برنامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن هذا البرنامج لم يقلع بأي شكل لان الحكومة لم تمتلك رؤية عما تريده من إصلاح وتحول إلى استهلاك سياسي فاقد القبول الاجتماعي. وقد استبدلته مؤخرا بخطة خمسية، ليست مختلفة كثيرا عما عهدته جهود التنمية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.
ولان الإصلاح ضمن رؤية اقتصادية يمثل المرتكز الأساسي لتغيير معادلات الحماية الجديدة، وهو ما كان غائبا، فالحكومة بهذا جعلت الشبكة السابقة غير قابلة للاستمرار وهو أمر منطقي ومتوقع، ولكن الحكومة أيضا، وبفعل لا إرادي، لم تسمح بتطور بدائل لأدوات الحماية الجديدة الملائمة، لاقتصاد حر تلعب فيه قوى السوق دورا رئيسيا. فزادت الثغرات وفقد الأمان مضمونه الاجتماعي.
إما في موضوع مشكلة البطالة، والمتفاقمة منذ عدة سنوات (حوالي مليوني مليون شخص تقريبا)، فقد صدر القانون رقم 71 لعام 2001 وأنشئت هيئة مكافحة البطالة للبدء بمعالجة هذه المشكلة. فالبطالة، كما هو معروف، تعبير عن فشل لمنهجية التنمية الاقتصادية السائدة. إلا أن الحكومة في تبنيها لصيغة القانون المعتمدة قد قزمت الفكرة النبيلة في مساعدة المجتمع على حل مشكلته الاقتصادية، وجعلتها هيئة تتحمل كامل المسؤولية بدون صلاحية فعلية لمعالجة موضوع وطني خطير جدا.
وبدلا من أن تضع الحكومة مشكلة البطالة في مقدمة اولويات التنمية في سورية وربط هيئتها بأعلى سلطة سياسية عليا (رئيس الجمهورية مثلا كما في بعض) جاء القانون ليفرغ الفكرة الوطنية من مضمونها وليمنع حتى المدير العام للهيئة من التصويت في مجلس الإدارة. ومع أن هيئة مكافحة البطالة أنجزت أمور عظيمة في خلال فترة وجيزة من عمرها 2002- 2005، إلا يبدو أن الحكومة قد جهدت خلال الفترة الماضية لإدخال الهيئة وفكرها نفق الروتين المعتاد بدلا من تعزيز دورها كهيئة للتشغيل والتنمية، وربما الغت احد أهم أدوات الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل في المرحلة الانتقالية الحالية.
أما نظام التأمينات الاجتماعية، الذي يعد أهم أركان الأمان في الشبكة، فقد همش منذ 40 عاما بصورة مؤسسية بإدماجه ضمن منهجية الاقتصاد المخطط مركزيا، مما أدى إلى إفقاده دوره الفعلي في توفير الحماية الفردية عند الحاجة. ومع تزايد البطالة وانتشار الفقر واستمرار مستوى الدخل المنخفض فان المنطق يدعو إلى تقوية دور مؤسسة التأمينات الاجتماعية بصورة جذرية. وهذا يعني إعادة النظر بقوانين المؤسسة، لحماية الأفراد العاملين المشتغلين فعلا، من اجل:
إلزام كافة المنشآت بدون استثناء، الخاصة والعامة، بتامين كافة المشتغلين،
تعديل نسب المساهمة للعامل ورب العامل، وتحسين التعويض التقاعدي،
تسوية كافة الحالات المخالفة سابقا بطريقة واقعية،
منح المؤسسة الاستقلال الكامل لإدارة استثماراتها وعملياتها،
وفي غياب نظام للتعويض ضد البطالة أيضا فان مليوني شخص من الأفراد العاطلين، الباحثين عمل ولا يجدونه في ظل مستوى عام من انخفاض الدخل والقوة الشرائية، يمثلون العبء الأخلاقي والإنساني الكبير على المجتمع السوري الذي لا يقدم لهم حاليا أي نوع من الحماية أو المساعدة أثناء تعطلهم. وفي ظل إلغاء الدولة التزامها بالتوظيف فان هؤلاء الأفراد سيعانون من انعدام الدخل والحاجة قبل تمكن هيئة مكافحة البطالة من مساعدتهم.
إن التعويض ضد البطالة، حتى ولو كان بصورة بسيطة ومتدرجة، ليست مسالة رفاهية إضافية كما قد يحلو للبعض وصفها، وإنما حماية للمجتمع ولأفراده. وستكون أداة حماية فاعلة لهؤلاء العاطلين عندما تتحقق تغطية شاملة من مؤسسة التأمينات الاجتماعية للعاملين فعلا.
ويظل تنظيم سوق العمل وتطويره وتحريره المنطلق الاقتصادي لحل مشكلة العاطلين عن العمل من جهة وحماية الأفراد المشتغلين فعلا من جهة أخرى. فهيئة مكافحة البطالة تكون أقوى واقدر على خلق مئات فرص العمل المباشرة عند تحديدها بدقة الشرائح المستفيدة. ولن تكون قادرة على ذلك ما لم تتكامل حلقات منظومة سوق العمل التالية:
تغطية التأمينات لكافة المشتغلين
تسجيل العاطلين في مكاتب التشغيل
استحداث التعويض ضد البطالة المؤقت
إنشاء منظومة المرصد الوطني للبطالة
وقبل هذا وذاك، تحتاج شبكة الحماية الاجتماعية إلى نمو اقتصادي يغذي مصادر الإيرادات ويمتص العمالة الداخلة إلى سوق العمل لأول مرة. إن هذا سيخفف العبء عن مهام هيئة مكافحة البطالة، ويمكنها من المساهمة في تخفيض معدل البطالة بعد نهاية المرحلة الانتقالية من بدء برنامج النهوض الاقتصادي الشامل وإعادة الاعمار.

قول في نقد الرعاع

أحمد نسيم برقاوي

ساء بعض من يحملون درجة الدكتوراه في اختصاصات متعددة، وبعض الشعراء والروائيين والكتبة ممن يؤيدون الأسدية انتمائي لثورة سوريا. وكان نقدهم لخطابي الذي مسهم نوع من الشتائم يقوم على أني فلسطيني ولا يحق لي التدخل في بلد احتضنني بوصفي لاجئاً.
وتمضي السنون وتزول الأسدية وأكتب عن المرحلة الجديد وإذ بسيدة مع العهد الجديد تعرف نفسها بدكتورة تنتقدني بقولها:أنت فلسطيني اذهب إلى فلسطين وحقق ما تطرحه ولا علاقة لك بسوريا.وبسبب دفاعي عن وحدة سوريا جاءتني شتائم رعاعية من بعض المختلفين معي.. كيف افهم هذه الظاهرة؟
لقد رجعت إلى مقال لي يعود إلى سنوات خلت فوجدته محتفظاً بدلالته ووظيفته المعرفية وسيحتفظ بهما لوقت طويل.
من شيمة الكتابة النظرية النقدية، حين تكون عن ظاهرة ما، ألّا تكون منصبّة على فرد بعينه، بل تنتقل من الجزئي إلى الكلي. والانتقال من الجزئي إلى الكلي يسمح لنا بالعودة من الكلي إلى الجزئي، لأن الكلي هنا يصبح منهجاً في التفكير. فما كان لمفهوم التطور أن يتحول إلى منهج في التفكير دون النظر إلى الكائنات الحية المتعيّنة في الواقع. وقِس على ذلك.
فنحن حين كتبنا عن المثقف الوطاط في مجلة «النقاد» لم نكن نقصد شخصاً بعينه، بل كان الحديث عن ظاهرة.
وقِس على ذلك حين كتبنا عن النقد الرعاعي، فإننا لم نتحدث عن شخص معيّن، بل عن ظاهرة.
فنحن نُجرِّد صفةً عامة يشترك بها مجموعة من الأفراد، ثم نعرضها على الورق عن طريق التعميم النظري، فيكون النص عاماً ينطبق على الأفراد، لكنه ناتج عن وجود الصفة المشتركة بين الأفراد الذين جرّدنا منهم الصفة الجوهرية.
الآن، إذا قرأ شخص ما نصّنا النقدي، ورأى ذاته في النص، وظنّ بأنه هو المقصود، وراح يشتمنا، فهذا ليس ذنب النص، بل ذنب هويته التي رآها في النص.
وهذا ما حصل مع نصّنا «المثقف الوطاط»، وما حصل مع نصّنا «الشبيح»، ومع نصّنا «الإسلاموية العنفية» و«صرخة البجع»، وما يحصل مع نصّنا «النقد الرعاعي»، وغيرها من النصوص.
فإذا بأسماء من الوطاويط والرعاعيين الأصوليين العنيفيين والشبيحة يتكدّر خاطرهم، دون أن نعرفهم أصلاً، ولم يخطروا على بالنا، وليس لهم أي مكان في ذاكرتنا ولأنهم رأوا صورهم في نصّنا، ظنّوا بأننا نقصدهم بالذات. فأظهروا بسلوكهم ما هو معروض في النص، فلم يقدّموا أنفسهم على نحوٍ متجاوز، وبهذا أكّدوا صحة فكرة النص المجرّدة العامة بواقعة عيانية. وهنا تبرز أهمية النصوص التي كتبناها على النحو النقدي العام.
فنحن حين نُعاين الظاهرة ونُجرِّد صفتها الماهوية، لا نتذكّر أفراد الظاهرة، ولا نعرف جميع الذين تنطبق عليهم الصفة الماهوية التي جرّدناها، ويسعدنا جداً حين يُعلنون عن أنفسهم، فنتعرّف إلى ما لم يكن في الحسبان.
هل هذا يعني بأن نقد فرد بعينه ليس مهماً، وليس مطلوباً، ولا يستحق نقداً خاصاً؟ بالطبع لا، ولكن نقد الأفراد يجب أن ينصبّ على فرد ذي أهمية خاصة، وحضور قوي في الحياة، وذي تأثير قوي في تشكيل الوعي، ولديه زاوية رؤية قابلة للنقد وتستحق النظر والتأمل.
والنقد هنا لا يعني أبداً القدح والذمّ والسبّ، بل ممارسة الاختلاف مع من، ومع ما، هو قمين بالاختلاف، وكشف ما وراء النص من حيث الأفكار المسكوت عنها.
ولهذا كانت لنا نصوص نقدية لنصوص العظم، والجابري، والعروي، ومرقص، ونصار، ومهدي عامل، وآخرين.
فهؤلاء ظواهر فكرية فريدة، توافقتَ معهم أم اختلفت، ويستحقون النقد والحوار.
أما الرعاع من كل الأصناف، وبخاصة ممن يجمِلون أسماءهم بحرف "الدال"فنحن نتناولهم كظاهرة لا كأفراد، وحين ينالون من الأسماء الفاعلة في المشهد الثقافي، شهوةً بالحضور، لا يحملوننا على الرد، لأنهم ليسوا أفراداً، بل ظاهرة سلبية في الحياة.
وإذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي، كالفيسبوك وتويتر، قد وفّرت للرعاع فرصة التعبير عن مستواهم المعرفي والأخلاقي، فهذا مما يوفّر للباحث مادةً جيدة للتأمل النظري، والكشف عن شكلٍ من الوعي وأسباب ظهوره على هذا النحو. فالوعي يظهر بالكلام المكتوب والمنطوق والسلوك، ومن هنا فإن كشف الوعي عن طريق المكتوب، الذي هو الشفاهي وقد وجد طريقه إلى الكتابة عبر وسائل التواصل، أمر يوفّر لعلماء الاجتماع، ولعلماء النفس، وللفلسفة، مادة ممتازة لفهم الوعي وتفسيره، وبخاصة وعي العفوش.
بقي أن نقول إن مفهوم الرعاع ليس مفهوماً طبقياً، فالرعاعية حاضرة في جميع الطبقات والفئات بوصفها ظاهرة أخلاقية ومعرفية، لا طبقية. وكما أظهرت الثورة السورية المجيدة كل أنواع النبلاء، أظهرت في الوقت نفسه كل أنواع الرعاع. وإذا كان من الطبيعي أن يكون مؤيدو النظام من الرعاع، فإنه من الخطورة بمكان أن يكون للثورة رعاعها. والخطر الأكبر، إذ ذاك، أن يتحول الصراع إلى صراع بين نمطين من الرعاع.

عاشق ويعيد ..
من حقه حتى يبلغ درجة العاشق

محمد الحفري

خلت عندما وصلني ديـوان عـاشـق ويعيد للشاعر عبد الكريم العفيدلي أنه ينحصر في ثيمة واحـدة هي العشق، ومن حق العاشق أن يعيد حتى ينجح ويبلغ درجة العاشق، وهو لن ينجح على كل حال،لأن للحب مذاقه الخاص ولا يعرفه إلا من اكتوى بناره وخـاض معمعة التجربة ولسعته نيرانها.
يبدأ الشاعر ديوانه من دمشق، ثم ينتقل مباشرة إلى المشيب حيث يقول:
بان المشيبُ بلحيتي وتغابى
هل بعد هذا بالهوى أتصابى
ومـن بعد المشيب يعود إلى الصبا والنهر الذي يرجع إليه رجـوع المـشـتـاق والمعاتب والباحث عن ذكرياته ولذلك يقول:

تبدل لونُ زرقته فأضحى كئيباً
لا يتوق لعاشقيه
كما نجد الطفولة قـد سطت عليه وزادت الغربة من وجعه، في نصه «فوضى»:
قضيت العمر رحالاً غريباً أجوبُ
الأرضَ في فوضى حواسي.
هـذه الطفولة تتضح ىأكثر في نص وقد عرفتني: « صرت أنقشني، في الجدار الذي هُد مني، وأبني على نُتف الحلم صومعة الصوت، كي لا أميلَ»
وفـي مطرح آخـر منها يقول:
« في سوارِ الطفولةِ، تُغريني الآن، إنني الآنَ، حين أشتدُ في المسير»
قد نجد الكثير من الكلمات الـتـي ينشد فيها الشاعر طفولته وينشد نحوها بعرى متينة، وهذه ليست بمثلبة، بل من المحاسن المحببة والجميلة وليس كل كاتب بقادر عـلـى أن يكون طفلاً، والـطـفـولـة برأينا تفيد الـكـتـابـة في أمرين، أولهما أن الـكـاتـب بـحـاجـة إلـى عين الطفل كي يـعـبـث ويلعب ويخربش ويجرب، وثانيهما قدرته عـلـى الـعـشـق وتـرمـيـم أقـدم مـنـزول عـرف على وجه البسيطة وهو بحاجة منا أن نلتفت إليه دائماً.
الأمـر لا يقتصر على الطفولة عند الشاعر، بل نراه يوزع عشقه في موضوعات شتى، إلى درجة يـتـوحـد فيها مـع المحبوب والفرات والأرض والأحبة والأهل والـبـلاد والأحـــزان العميقة الممتدة إلى آخر مدى وما أعذبه حين يقول:
« فأنا لا أكـونُ، إلا حين أتوحدُ بكِ، حين تذوبُ حدودي فيكِ، ويولدُ منا كيان»
وما أحزنه حين يقول:
عد للفراتِ ودع فؤادك هاهنا
وخذ العيون بصمتها وأساها
كـمـا نـجـد لـديـه الكثير من الأمكنة التي تراودها كلماته مثل « دمشق- حمص- القدس- الفرات- الرقة وغيرها، وما يشار إليه تلك العناوين الموحية التي تأخذنا إلى صور كثيرة، ومـنـهـا عـلـى سبيل المثال «صمت الظلال ـ مرايا الموج ـ صلاة الغياب ـ أنين الذاكرة « وعلى الرغم من الحزن الطافي والـذي يـلامـس حـواف الـروح ويـغـزل جديلته مـن فوقها، فقد وجدنا لديه القدرة الكبيرة على التهكم والسخرية وذلك ما يتطابق مع قوله في نص صمتُ الجوع:«نُبحت كلُ خرافِ القبيلةِ، كي لا يقال بخلوا عليه بلحم الكرام، ما ذاق رغيفاً طرياً، ولكنهُ حين نامَ، أفاقوا جميعاً على جـوعـهـم» ونـجـده كمن يبحث عن الأرواح النقية في هـذا الكون ويتجلى ذلـك في قوله:
«مـا كنتُ أعلمُ لـلأرواح ذاكـرةٌ
حتى قرأتُ حروفاً تشبهُ السُّحبا»
يـقـال: الـشـعـر الـيـوم هو أشبه بطائفة سرية تحتفل بطقوسها في سراديب على هـوامـش المجتمع، المجتمع الاسـتـهـلاكـي والـنـاشـرون التجاريون لا يلتفتون كثيراً إلى الشعر، وفي المقابل يقال أيضاً: لا يمكن أن يكون لدينا مجتمع جيد دون أن يكون لدينا شعر جيد.
ما نود التنويه إليه تلك الرمزية العالية التي تكاد تكون سمة عامة لهذه الكتابة، وقد نجدها على سبيل المثال في قوله: تتزاحم الأفكار المريعة في عتمة الحـواس، كقطيع من اللاجئين على معالف «أنـروا» أو في الزعتري والبقاع، يكسر الرعاة أيديهم ويشحذون عليها على أبواب الحظائر الأممية.
ونـجـدهـا أيـضـا فـي قصيدة من اجل سلام القطيع: « مات الراعي، فقال الذئبُ للخراف أنـتـم وديـعـةُ الـمـرحـوم.. أنا ظـلُّ الـراعـي إن غـاب ومتى أطـــلُّ تـعـرفـونـنـي جـيـدا «
والملاحظ أن الحزن يتغلل بين مفاصل هذه المجموعة التي تنبعث منها رائحة الطفولة السامقة وتبدو فيها الأمكنة مثل منارات تهدي المراكب إلى وجهتها الصحيحة، والشاعر البهي عبد الكريم العفيدلي يبدو لنا كمن عـاد مـن التيه بعد تـجـارب مكينة ينسرب مـن خلالها إلـى مجرى الـروح والوجدان، ونعتقد ونحسب أن ديـوان عاشق ويعيد سيكون علامة فارقة في عالمه الشعري، وكلماته ستطل دائـمـاً مثل شعلات الضوء التي تنبعث بنورها على من يتأملها ولم نـبـالـغ حـيـن وصـفـنـا الشاعر بالبهاء لأننا تلمسنا منه هذه الإنسانية التي تقطر عذوبة، وتشع محبة ونوراً وأجد نفسي منحنياً مـع قوله الأخـيـر في منتجه هذا:
« أه بلادي
لو يعادُ النبضُ فيكِ
لكانَ صدري مهركِ الأولْ
وكان جرحي قبلةً
لجبينكِ المصلوبِ
فوق الصمتِ والخذلانِ والوجع المهولْ
بقي القول إن هذا الكلام يمثلني في حزنه ووجعه وتنوعه وقد وجـدت نفسي عاشقاً يريد أن يعيد ويعيد إلى مالا نهاية ولا ضير إن وجدت من يخالف قولي.

أبناءُ الشمس

لن نموت جوعاً
وسلال القمح تملأُ موائدنا
والتين والزيتون فاكهتنا
وأزيز الرصاص
كهديل الأغاني
يتسلل في سكون الليلِ
إلى نوافذِ قلوبنا
وسائدنا زهرة شلير
وجباهنا عاليةٌ كجبالنا
بيادرنا مرايا
تكشف عتمةَ كهوفنا
وسماواتنا تروي
جداول حقولنا
صدورنا مدائن
للمشرّدين
وللمتعبين
على أرصفة حافة الزمن
أيـهـا الـعـابـرون فـي فم العاصفة
من تلالِ أرواحِنا
نطعم فَراشاتنا
ونسحق معاول الأوهام
في كبدِ مناظيرِ الخرافة.
حين تُشهرُ السكاكين
على تخومِ خبزِنا
نبعث ربيعنا
مهما تمادى الطغاة
ندفن جثة الألم
بأقدامِنا
ونسافرُ في جغرافيا الخيال
نغتال نشوة زفافِ الهزيمة
نحن أمةٌ
لا تغوينا تفاصيل الحياة
وهيهات أن يـؤرق ضجيج الضباع
ضياءَ شمسنا.

سفر الياسمين

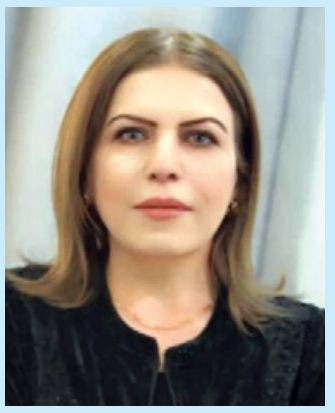

سكينة حسن

في أغواري
تـتـهـامـس سُـحـب مثقلة بالرؤى
فراشات تنتحب
من رحم مجدب
ترتل نشيد الرحيل
في جنائن الصمت الكئيب
تبعثرت الأزهار
والـروح كـأوراق الخريف...
تنطفئ
يتثاءب القمر صوب الذبول
ناقوسٌ ينقر تفاصيل الوجع
والروح تعانق الأبد
فوق أدراج الليل
تومض نجمة
ترقب عودة الياسمين
والقمر يتدلى
يرحل خجلاً
ينثر ضوءه
فوق جدائل الياسمين
تتلو الملائكة
كل مساءٍ صلوات
في شرايين السرمد
يا حياة...
امنحيني فسحة انتظار
فرصة على هامش القدر
ناوليني منديلَ الحنين
ليمسح دمعي عن الأحداق
ويجفف نزيف القيد
من معصمي
امنحيني أمنية واحدة
لأنثر ما تبقى من رمادي
في صدرِ أبجديتي...

حبوب منع الفهم

يحدث كثيراً أن تدخل في نقاشات وحوارات مع أصدقاء أو معارف حول موضوع أو قضية تخص الشأن المحلي، بهدف الوصول إلى جادة الصواب أو امتلاك خيوط تقودك إلى ذلك.. إلا أن العديد ممن تناقشهم - بقواعد المنطق الذي لا لبس فيه - يثبتون في النهاية أنهم يتعاطون «حبوب منع الفهم»، بما لا يدع مجالاً للشك!

حكم القوي

رغم كل التطور والمرونة التي طرأت على نوعية العلاقة الأسرية، وانحسار شخصية الأب المتسلط لتحل محلها شخصية رب الأسرة الديمقراطي، صاحب الفكر والنهج التشاركي في الحوار والممارسة وتحمل المسؤولية، إلا أنه في محاولة لوضع تلك السياسة الجديدة على المحك، سرعان ما ذهبت أدراج الرياح؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما يصطدم أحد أفراد العائلة بكأس موضوع بأرض المنزل أثناء انقطاع الكهرباء وتحول البيت للوحة سوداء قاتمة، يعلو صوت الأب: «شو مو شايف قدامك؟! وين عقلك؟!» أما عندما يصطدم هو بذات السيناريو وفي عز النهار، فسرعان ما يعلو صوته مزمجراً: «لَكْ مين هالحيوان أعمى القلب التي تارك الكاسة بالأرض؟!»

إعرف صديقك

عندما تلتقي بشخص تعرفه، سواء في الطريق صدفة أو بناءً على موعد، فإن شكل اللقاء يحدد هوية ذلك الشخص؛ فإن كان عبارة عن مصافحة وسؤال وجواب ودردشة سريعة حول الصحة والعافية والأحوال، ثم انتقل لتفاصيل ومواضيع أخرى، فاعلم أنه صديق.. وإذا بادرك بالحضن والتقبيل على غير عادته، وركز كل مواهبه العاطفية في التأهيل والتسهيل وشرح أوضاعه المادية، مترافقاً بإخراج منديل من جيبه ومسح تحت عينيه مراراً، فاعلم أنه يريد أن يستدين منك مالاً، مع وعد قطعي برده «بهاليومين» وعلى أبعد تقدير أسبوع.. وإن دينته، فإنك لن تحصل فرنكاً واحداً على أحسن تقدير!

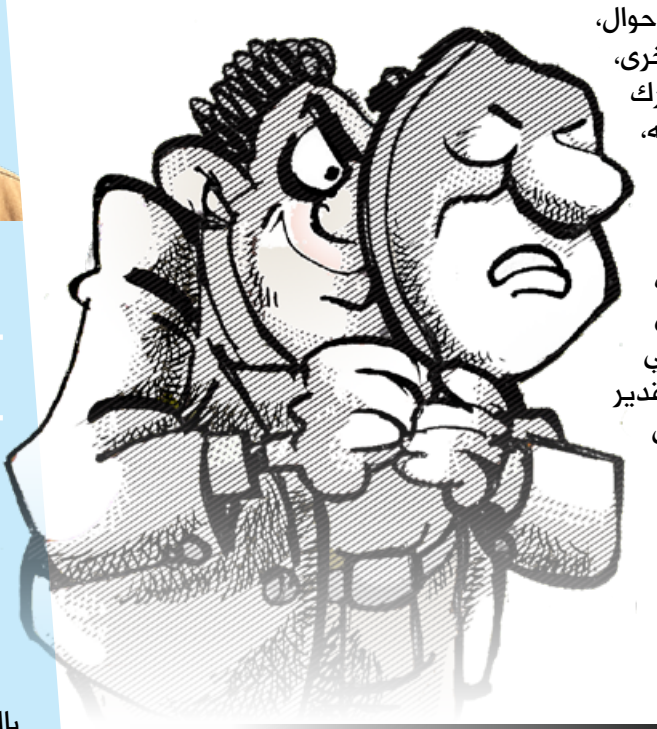

ياريتيني دولار

إطلاق العملة الجديدة هذه الأيام هي الشغل الشاغل لدى السوريين، ويكاد يُقَضُّ مضجعهم ويضعهم في حالة ارتباك: كيف يتعاملون بها «بالمازة» مع العملة القديمة وتقلبات سعر الصرف، إلا أن الدولار ما يزال الحدث الأكثر تداولاً في الشارع السوري عملياً؛ فسيرة المغضوب عليه الأخضر على كل لسان، ابتداءً من صاحب المتعامل الفعلي به، وهم تجار السيارات والتكنولوجيا وشركات الصرافة، وانتهاءً ببائع البقدونس والخس والفجل.. فالكل يحسب لك الأسعار وفق سعر الصرف اليومي له وبالسوق الموازي، حتى طلاب المرحلة الثانوية باتوا من المهتمين والمتابعين للدولار ومعدلاته، ويحسدونه على فرط نشاطه، ما دفع أحد طلاب البكالوريا العلمي ليقول: «يا ريتني دولار!» وعندما سألته: «لماذا؟» قال: «لإنو إذا ضل ع هالسحبة، رح يجيب طب بشري السنة!».

مصطلحات بتجنن

نحن في عالم غريب، يتم التلاعب فيه بالمصطلحات والمفاهيم؛ ليكتسب الذي يلبسونه إياها لقباً أو صفة هي أبعد ما تكون عنه؛ فمن يسرق نتاج غيره من أبحاث ودراسات (نسخ - لصق) ويطبعه في كتابه باسمه، يصبح مؤلفاً وباحثاً! ومن يسطو وينصب على أملاك غيره وبالقانون، يصبح رجل أعمال! في حين أن من تمتد يده لأخذ رغيف خبز ليسد رمقه وأسرته، يصبح لصاً!

من وين انت؟

مع هذا الانقسام الحاد اليوم، نُصِرُّ على ترديد عبارة: «كلنا ولاد بلد واحد، وما في فرق بيناتنا» وإقناع أنفسنا ومن حولنا بأن ذلك هو السبيل لإيجاد نسيج فسيفسائي متماهٍ ومتناغم مع بعضه بعضاً.. لكننا من جهة أخرى، كل يوم نسأل: فلان ما أصله وفصله وملته ومذهبه، أو كما تقول العامة: «من وين حضرتك؟».

كلام رصاص

نضال خليك

أقل شؤماً

مع أولى أيام العام الجديد 2026، جال في خاطري، كباقي العباد: «إنو شو ممكن اتمنى بالعام الجديد، خاصة وإني أشوف إعلانات صفحات السوشيال ميديا والرسائل (SMS) التي تصلني عبر الموبايل عن الشواحن والبطاريات والأكل والحلويات والملابس والأحذية والشراب والمعسل والهواتف واللابتوبات الحديثة، ومنازل للإيجار، وشقق فارهة للبيع، لَكْ حتّى الزيت وبدونات المازوت والبنزين والشنكليش واللبنة المدَغْبَلة وشراشف الكهرباء... «وكلّو من أحسنو».. حتى إذا أردت السفر وتأمين إقامة أو سياحة موجود... يعني، لقيت كل شي موجود وبكل المحافظات، وفاق كل ما يمكن أن أتمناه أن يوجد. ومعلومٌ، كقاعدة اقتصادية، أن التاجر أو صاحب المحل لا يستورد أو يجلب بضاعة إلا إذا كان لها سوق وعليها طلب، وكمية ما يُعرض أو يُروج له أو أشاهده هائل، وكلّو مستورد، ابتداءً من الأناناس والكيوي، وليس انتهاءً بـ«آخر موديلات» الموبايلات والسيارات، وكلّو بالدولار...!! طيب، كيف؟ وليش؟ وووين؟ وميـن؟؟ هل العالم الافتراضي الذي نعيش بين جنباته أغلب أوقاتنا خَدَّرَنا أو أشاع هذا الشعور؟؟ أم تبلدت كل أحاسيسنا بعامل الزمن والتعود، فلم نعد نهتم إلا بوضع اللايك أو مشاركة هذه المنشورات، أو بالسؤال: «وين؟ وقديش السعر؟» وفي زحمة ما يجري من مهاترات ومصارعة، وتفشي خطاب العنف والتحريض والتحليلات والمقالات، بين تطبيل وتزمير، وبين منتقد وموالٍ وعلّاك ومستسلم.. وزعلان ورضيان وممتعض.. ما طلع معي إلا إني أقول: «كل عام وأنتم أقل شؤماً!».

العـــدد 10 ـ الأحـــد 4 كـــانون الثـاني «ينـــايـــر» 2026
www.ninarpress.net

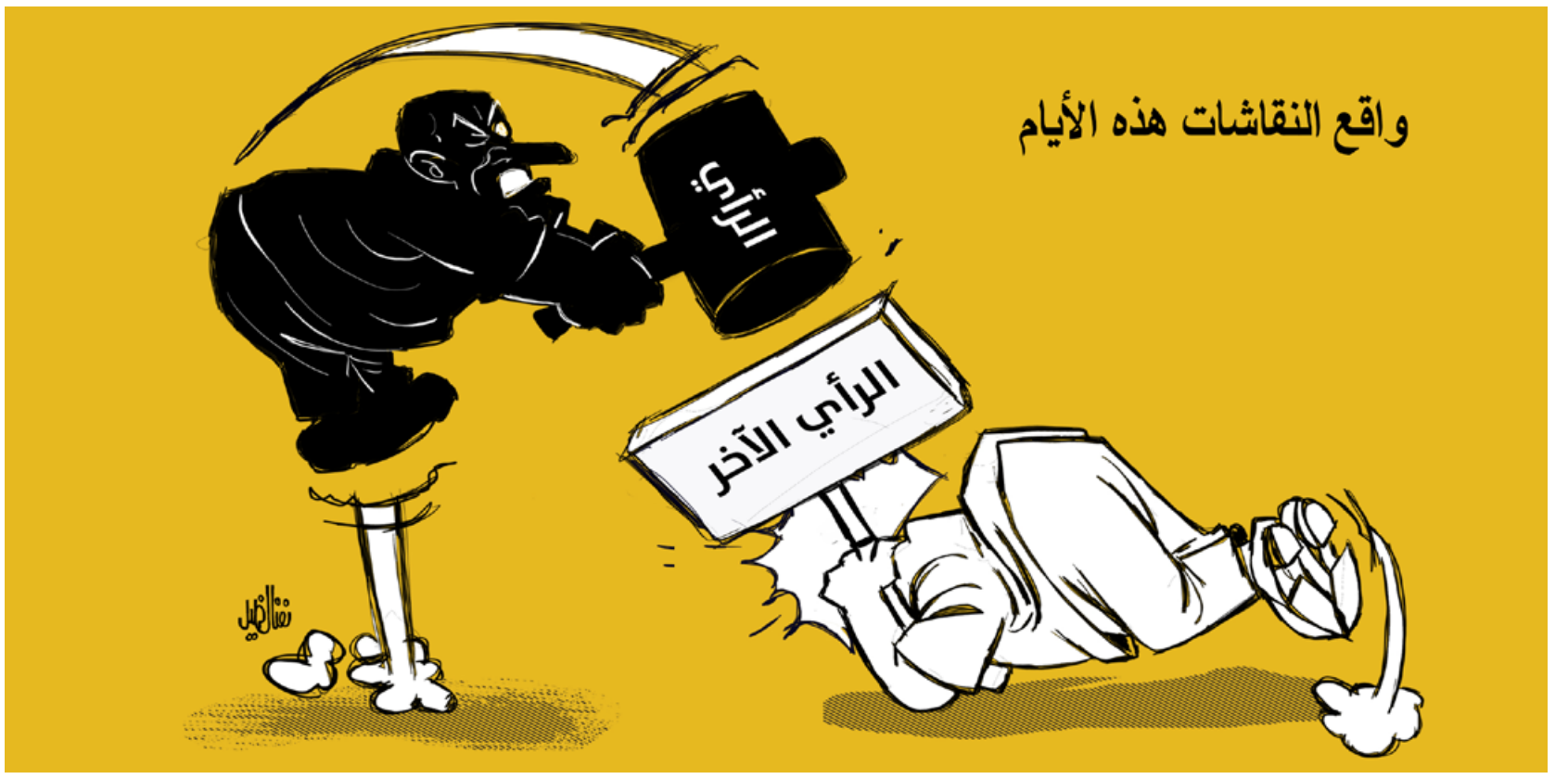

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد

مدير العلاقات العامة
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

t.me/ninar_press
facebook.com/ninarpress
@ninarpress6281
x.com/ninarpress
www.ninarpress.net

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق

العمليات الفنية
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100